

تم توقيع الاتفاقية من طرف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة الداخلية وإقليم الصويرة والمجلس الإقليمي للصويرة وجماعة الصويرة وجماعة الترابية لحد الدرا. تهدف هذه الاتفاقية الى عصرنة بنيات تئمين وتسويق المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري على مستوى الإقليم.

يندرج توقيع هذه الاتفاقية في إطار التنزيل الترابي للمحور المتعلق بتأهيل وعصرنة قنوات تسويق المنتجات الفلاحية لاستراتيجية الجيل الأخضر من خلال إحداث أسواق جملة من الجيل الجديد وتأهيل الأسواق الأسبوعية وعصرنة المجازر.

تعهد جميع الشركاء بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لإنجاز هذه المشاريع الاقتصادية الهيكلية، وستقوم الجماعات الترابية المعنية بتعبئة الأوعية العقارية التي ستقام عليها. سيكون تصميم المشاريع وحجمها وغلافها المالي موضوع دراسات اقتصادية ومالية.

تدشين السوق الجديد لبيع السمك بميناء الصويرة

بميناء الصويرة، قام الوزير بتدشين السوق الجديد لبيع السمك. بغلاف مالي بحوالي 24.7 مليون درهم، يندرج هذا المشروع في إطار مواكبة تطور نشاط الصيد البحري بميناء الصويرة عبر عصرنة البنيات التحتية لاستقبال وتسويق منتجات الصيد وكذا المساهمة في تئمين أفضل لهاته المنتجات.

علاوة على تعزيز تنظيم مسالك توزيع منتجات الصيد وتحسين تئمينه، يشكل تشييد هذا السوق الجديد خطوة مهمة في مواصلة تطوير القطاع بهذه الجهة.

تم إنجاز هذا السوق من طرف المكتب الوطني للصيد بميناء الصويرة في إطار الورش الكبير لتوسيع وتهيئة الميناء. يندرج هذا المشروع في إطار التوجهات الاستراتيجية للقطاع التي تهدف إلى تطوير الصيد البحري بالمغرب.

تبلغ مساحة السوق الجديد 2790 م²، وتم تجهيزه بفضاءات مخصصة لتحديد وعرض المنتجات من أجل عمليتي البيع والإرسال، وكذا غرفة تبريد من أجل الحفاظ بشكل أفضل على جودة منتجات الصيد، إضافة إلى مرافق تقنية وإدارية. كما يتضمن المشروع إنشاء وحدة لتدبير الصناديق الموحدة على مساحة 440 م² وكذا مركز لفرز السمك الصناعي، مجهزة بميزان جسري بسعة 60 طن.

للإشارة، يعرف ميناء الصويرة نشاطا هاما للصيد البحري، حيث تم تسويق 16.303 طن من المنتجات سنة 2022، بقيمة تناهز 173 مليون درهم.